مجلة المحترف لعلوم الرياضة و العلوم الانسانية و الاجتماعية
المجلد (11) العدد (03) السنة (2024)
الصفحة 679-690

انعكاسات عرقلة التحول الديمقراطي على الأمن الجزائر يعام 1991 ودلالات حراك 2019.

The implications of obstructing the democratic transition on Algerian security in 1991 and the impacts of the 2019 movement.

مالكي إبتسام [1*]، مبارك شريف خليل [2]

[1] جامعة لونيسي علي – البليدة 2، (الجزائر)،
malkiibtissem2017@gmail.com

[2] جامعة لونيسي علي – البليدة 2، (الجزائر)،
khalilos1984@gmail.com

معلومات البحث

تاريخ الاستلام: 05/07/2023
تاريخ القبول:30/06/2024

Printed ISSN: 2352-989X
Online ISSN: 2602-6856

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليلماحدثفيالجزائرعام 1991 الذي كانعكسمتطلبات الديمقراطية تماما،حيثتمتعرقلةهذاالتحولالديمقراطيبوقفالمسارالانتخابي،ممأّدبإلتداعياتأمنيةخطيرة،أدخلتالجزائرفيأزمةأمنيةحادة،ولقد توصلنا إلى أنّانعكاساتعرقلةالتحولالديمقراطيبالجزائرعام 1991، أثّرت بالدرجة الأولى على أمن الجزائر على المدى الطويل من خلال ترسيخه في الذاكرة الشعبية، هذا ما ترك تخوفا لدى الشعب الجزائري خلال حراك 2019.

الكلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي؛ الجزائر؛ الحراك؛ الأمن.

ABSTRACT

This study aims to analyze what happened in Algeria in 1991, which completely reversed the requirements of democracy. This democratic transformation was prevented, which prevented the election process, led to serious security consequences, and plunged Algeria into a serious security crisis.

We conclude that the consequences of the obstruction of Algeria's democratic transformation in 1991 first affected Algeria's long-term security, because it was consolidated in the public memory, which made the Algerian people more aware of the need to maintain peaceful demonstrations during the 2019 campaign.

Keywords: Democratic transition؛ Algeria; mobility; Security

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

برزموضوعالانتقالالىالديمقراطية،منذمنتصفالثمانياتفيمختلفأنحاءالعالم، كأحدالمواضيعالمهمةالتيتمتداولهابكثرة،مثيرابذ لكموجةمنالإصلاحاتالسياسيةالتيرافقتهاإصلاحاتاقتصادية كذلك،وكانالهدفمنهاهوترسيخالقيمالديمقراطية،بممارسةعادلةللح كمعنطريقالتداولالسلميعلىالسلطة.

وقداجتاحتموجةالإصلاحاتالسياسيةدولالعالمالثالثأيضا،ومنبينهاالجزائرالتيكانتتشهدانتقالًاديمقراطيا،بترشحالجبهةالإ سلاميةللإنقاذفيانتخابات
1991 ،علىأملأنيشاركافةالشعبالجزائريفيالعمليةالانتخابيةبعدلومساواةوشفافية،لكنالأمورلمتسروفقتسلسلهاالمنطقي،بعدنجا حالجبهةفيالحصولعلىأغلبيةأصواتالشعبالجزائريفيالدورالأولمنالانتخابات،وإنّماحدثماهومخالفللتوقعات،وهو:
وقفالمسارالانتخابيالذيكانسيحدثبطريقةسلميةوسلسة.

1.1 الإشكالية:

ماهيانعكاساتعرقلةالتحولالديمقراطيعلىالأمنبالجزائرعام 1991؟وكيفتفسرتلكالمؤشراتحراك 2019؟

2.1 فرضيات الدراسة:

- أدت عرقلة التحول الديمقراطي في الجزائر سنة 1991 إلى التخوف من تكرار حالة اللّااستقرار الأمني خلال حراك 2019.
- مظاهرات الحراك سنة 2019 تسعى لوقف الفساد، لا لإدخال الجزائر في دوامة الفتنة.

3.1 مناهج البحث المتبعة:

وقد اعتمدت هذه الدراسة على بعض آليات المنهج التاريخي الذي يعتبر من المناهج المهمة في فهم وتحليل الظواهر والأحداث المحددة بفترات تاريخية محددة، لأن حدوث بعض الظواهر المتطرق إليها في فترة التسعينيات من القرن الماضي قد تساعد في فهم ما حدث خلال حراك 2019 وما قد يحدث مستقبلا في أوضاع مشابهة، أما المنهج الوصفي فقد كان اعتمادنا عليه من خلال وصف ظاهرة التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر سابقا وكيف كان لعرقلته آثار وخيمة أدخلت الجزائر في اللّااستقرار الأمني لمدة عشر سنوات كاملة.

4.1 تقسيم الدراسة:

وللإجابةعلىهذهالإشكاليةارتأيناوضعالمحاورالآتية:

- مفهوموآلياتالتحولالديمقراطي.
- أسبابفشلالتحولالديمقراطيعام 1991 فيالجزائروانعكاسهعلىالأمن.
- حراك 2019 بينالمخاوفالأمنيةوالتطلعالديمقراطي.

5.1 هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إدراك أن تكرار نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية التي كانت سائدة سنة 1991، لا تستدعي بالضرورة نفس النتائج والانعكاسات سنة 2019، وخاصة على الجانب الأمني، بمساندة المؤسسة العسكرية للحراك من أجل جعل الجزائر أفضل بدون عصابة ومفسدين.

2.مفهوموآلياتالتحولالديمقراطي:

يُعدّمفهومالتحولالديمقراطي،مفهومسياسيجديدعلىالفكرالسياسيالمعاصرفيالعقدينالأخيرينمنالقرنالعشرين،ويقصد بهالأسلوبالجديدللممارسةالسياسيةوالسعيإلىالسلطة،كماتُستخدمفيكثيرمن
الأحيانمصطلحاتلهانفسالمعنىمعمصطلحالتحولالديمقراطي،كالإصلاحالسياسي،الانتقالالديمقراطي،الدّمقرطة،وكلهذهالمص طلحاتتُشيرإلىعمليةانتقالوتحولمنظامتسلطيالىنظامديمقراطي،
ولايحدثذلكإلاّبإصلاحالنظامالسياسيلضمانتفعيلالأسسالديمقراطيةفيعمليةحكمالشعب(مسعودي، 2014، صفحة 148).

1.2مفهوم التحول الديمقراطي:

يعتبرمصطلحالانتقالالديمقراطي،منالمصطلحاتالتيتمّتداولهابكثرةفيمجالالعلاقاتالدولية،
وأخذتاهتماماكبيرامنطرفالأكاديميينودارسيالنظمالسياسية،ففيمعجماللغةالعربيةالمعاصرورد تعريفالديمقراطيةعلىأنهاإحدىصورالح كم،تكونفيهاالسيادةللشعب،ومنهأتىأنالديمقراطيةهيحكمالشعب،حيثتُمارسالسيادةمباشرةأوعنطريقنوابعنالشعب،حيثتعتبرأ هممميزاتهذاالنظام،هيإمكانيةمسائلةالمواطنينلحكامهمعنجميعأفعالهمالتييمارسونها،وبدأتدعوةالولاياتالمتحدةالأمريكية،لتطبيق الديمقراطيةفيكافةدولالعالم،خاصّةالدولالعربيةوالإسلامية،لدرجةأنإدارةبوشالأبوالابنجعلتمنتطبيقالديمقراطية،مهمّةأساسيةفي جدولأعمالهاتحتعنواندمقرطةالعالم،وذلكبهدفتحريرالشعوبمنالحكمالاستبدادي،هذامااعتبرتهاالإدارةالأمريكيةمبررالحربهاعلىالعراق وأفغانستان(الموسوعة السياسية، 2019).
إنّالاهتمامالذيحظيبههذاالموضوعجعلمنالباحثينفيالعلاقاتالدولية،يجتهدونفيإيجادمفاهيموتعاريفمتفقعليها،وهذاماسنتطرقإليه،م نخلالتعريفالتحولالديمقراطيوالمفاهيمالمشابهةله.

إذاأردناضبطمفهومالتحولالديمقراطي،علينالرجوعإلىالأصولاللغويةللمصطلح،فكلمةالتحوللغة،تعبرعنتغيرنوعيفيالش يءأوانتقالهمنحالةإلىأخرى،وهيالمرحلةالوسطيةالتيتقعبينالانتقالمننظامسياسيإلىنظامآخروتبدأعمليةالتحولنحوالديمقراطيةبالتفك يكالتدريجيللنظامالسلطوي،ويشيرلفظالتحولالديمقراطيلغةإلىالتغيرأوالنقل،فيقالحولالشيءأيغيرهأونقلهمنمكانه،وكلمةالتحولتق ابلهافياللغةالإنجليزية Transition
،وككلالمصطلحاتالسياسية،تعددتالتعريفاتالمقدمةللتحولالديمقراطيوذلكبحسباختلافالمداخلالتيينظرمنخلالهاعلماءالسياسةإلى عمليةالتحول،ومنبينهذهالتعريفاتمايشيرإلىالتحولالديمقراطيعلىأنّهتغييرالنظامالسياسيمنصيغةغيرديمقراطيةإلىصيغةأخرىأكثرديمقرا طية(الموسوعة السياسية، 2019).

ويعرفه " شومبتر Joseph Shumpeter " بأنّها: "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواءً في مؤسسات التي لم تطبق من قبل، أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل"، إذ نجد عمليا توإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى النظام ديمقراطي مستقر(الموسوعة السياسية، 2019).

ويعتبر تعريف شومبيتر من التعاريف الأكثر شيوعا حيث يعرفها بأنها: "

نظام يتضمن توسيع قاعدة المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، والذي يتحقق من خلال الانتخابات التنافسية

"، أمّا "تشارلز أندريان" فيعرفه بأنه :

" التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم و أسلوب صنع السياسة الذي يتبناها النظام، ويسمى هذا التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغيير اتعميق ة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي و السياسات و هذا التغير ات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل مع ها فيظل الإطار و الأسلوب القديم". (كيم و غربي ، 2018)

أمّا "صامويل هنتجتون" فيرى أنّ التحول الديمقراطي هو:

"مسلسل سياسي معقد تشارك فيه مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة و تتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية، فهو مسلس لتطوري يتم في ها المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق إلى نظام مفتوح، وهو مسلسل قابل للتراجع"، ويعرفه آخرون بأنه :"

مجموعة من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم السلطوية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها و تعكس هذه العملية إعادة توزيع الق وة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني بما يضمن نوعا من التوازن بين كل من الدولة و المجتمع، بما يعني بلورة مراكز عديدة للقو ة و قبول الجدل السياسي.(الموسوعة السياسية، 2019)

2.2 آليات التحول الديمقراطي:

اختلف الباحثون خاصّة دارسو الأنظمة السياسية في تحديد نمط التحول الديمقراطي، لأنه يختلف من دولة إلى أخرى من نظام سياسي آخر، وذلك بسبب طبيعة النظام السياسي في حد ذاته، ومع ذلك تم تحديد آليتين للتحول الديمقراطي:

1.2.2 الآليات السلمية:

سميه كذا لأنه يتم بطريقة سلمية ودون اللجوء الى استعمال العنف و الاكراه المادّي، وهذا النوع يتم من طرف السلطة الحاكمة، بتعديل دستور و إجراء انتخابات، وذلك إما لإدراكها و اقتناعها بضرورة التغيير، و مواكبة المستجدات و الأوضاع الراهنة، أو قد يكون هذا التحول مفروضاً عليها من خارج السلطة الحاكمة، وتعتبر الانتخابات أبرز و أهم آلية سلمية تسعى إلى تكريس الديمقراطية، لكن قبل الوصول إليها، لا بد من توفر بعض الحقوق و الحريات التي تمهِّدُ للانتقال إلى الديمقراطية، وقد تم ترتيبها منطقيا كالآتي:

- حرية التعبير.
- حرية الحصول على المعلومات من مصادر متعددة.
- حرية التنظيم و تشكيل مؤسسات مستقلة.
- إجراء انتخابات حرّة و نزيهة. (مسعودي، 2014، صفحة 151)

هذا يعني وجود عدة أحزاب تتنافس سياسياً، وتقوم بانتخابات دورية حرّة ونزيهة، كما يجب أن يكون الرأي العام مقوي ومنحى التأثير، وكذلك يجب توفر وسائل إعلام نزيهة تقوم بدور رقابي من أجل محاسبة القائمين على السلطة.

2.2.2 الآليات غير السلمية:

وهو استعمال الأسلوب العنف كوسيلة للتحوّل، منقّبلا لنخبة على سبيل المثال الانقلاب أو العنف الشعبي أو الجماهيري، ويعتبر العنف ظاهرة تمس مراحل زمنية مختلفة، بصور وأشكال متعددة وبأشكال متعددة، فالعنف السياسي يمثل لها أشكال أهمها:
الاغتيال أو محاولة الاغتيال، حيث تستهدف شخصيات رسمية، تشغل مناصب حساسة في السلطة، أما الانقلاب أو محاولات الانقلاب، فيقصد بها عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة باستعمال العنف، وقد تكون من داخل النخبة ذاتها أو بقدوم نخبة جديدة، وغالبا ما تتم بمساعدة المؤسسة العسكرية، أو الشرطة أو أجهزة الأمن، ولا يساندها عادة الشعب. (مسعودي، 2014، صفحة 152)

3. أسباب فشل التحول الديمقراطي عام 1991 في الجزائر وانعكاسها على الأمن:

قبل تحليل ظاهرة التحول الديمقراطي في الجزائر، لا بد لنا قبل ذلك الإحاطة بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي سادت سنة 1991، لأنها لا يمكننا إغفال مثل هذه التفاصيل المهمة، التي قد تكون سببا أساسيا في حالة الكبت التي عانى منها الشعب الجزائري.

1.3 البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، التي سادت سنة 1991:

لقد انتشر معنها ية الثمانينات الفقر والعوز والعديد من الآفات الاجتماعية كالبطالة والأمية، وازدادت الأوضاع الاقتصادية سوءًا، نتيجة انخفاض أسعار البترول، تدهورت الظروف المعيشية للجزائريين، وزادت حاجتهم للمواد الغذائية الأساسية : كالحليب، الزيت والسميد، أمام الناحية السياسية، فقد كان خطابا الرئيس " شادلي بن جديد"، يوم 19 سبتمبر 1988 خطيراً يحمل معانٍ عديدة، حيث انتقد بشدّة جبهة التحرير الوطني، ولا مرجالا الدولة على الأوضاع التي وصلت إليها الجزائر، وحمّلهم مسؤولية تض يع البلاد، وأضاف في الأخير:
"على الشعب الجزائري الدفاع عن نفسه"، فأدرك الشعب أن الأمر خرج عن سيطرة الرئيس، وأنها لكقو نتتد خل فيمها ما لرئيس و تعرقلا لسير الحسن شؤون البلاد، فبدأ الوضع يتأزم بتجمع بعض الشبا بوالمواطنون تخرجوا في مظاهرات سلمية، وحراكٍ شعبي لم تشهدها الجزائر منذ الاستقلال، ك انتهذه المظاهرات تحمل مطالبا جتماعية، ولم تحتو يعلى مطالب سياسية، لأنّ الشعب كان جائعاً وفقيرا. فكيف لها أن يُفكّر في السياسة؟ (حرار، 2018، صفحة 20)

فشلت جهود الإصلاح لتخفيض معدلات البطالة والمشاكل الاجتماعية الأخرى، وقد زاد غضب واحتقان الشعب من كثرة اعتقاد هبأنح كومته أصبحت فاسدة، وفقا لأفكار التي نشرها الحزب الإسلامي في الوسط، فما كان من الطلابو العمّال، الا محاولة التعبير عن احتجاجهم ورفضه ملأوضاع المعيشية التي تزداد سوءاً يوما بعد يوم (Agency، 2013)، ولم يطل الأمر حتى انفجر كبتا لجزائريين في أكتوبر 1988، وبدأت الإضرابات الطلابية والعمالية، تأخذ طابعا عنيفا بالتدريج حتو صلت إلى تخريب الممتلكات العمومية، فقامت الحكومة بإعلان حال ة الطوارئ مع استعمال القوة والعنف، إلى حد فاق توقعات الجزائريين، راح ضحية هذا اليوم المشؤوم 500 قتيل و 3500 معتقل، لدرجة سميت هذه الأحداث: " أكتوبر الأسود"، وكانت مُبررا كافيا لميلاد "الجبهة الإسلامية للإنقاذ"، وسيطرة التيار الإسلامي على العديد من المناطق، مستعملين الأماكن العمومية والمساجد لتعبئة الشعب خطابا تبع

ضهامعتدلمنطرفالأستاذالجامعيعباسمدني،وبعضهاالآخرمتطرفبزعامةعليبلحاج،الذيكانيرأن:
"المصدرالوحيدللحكمهوالقرآن،وإنكاناختيارالشعبلغيرذلك،فهوكفروإلحاد" (الحرب الأهلية الجزائرية، 2019).

إنّأكبرمشكلةيمكنلهاأنتُؤثرعلىالمجتمعككل،هيغرسأفكارمتطرفةنوعاماًبينهم،حيثمايعتبرمُباحاًعندالبعض،يعدُّمكروهاو حراماًعندالبعضالآخر،وأكبرماقديسببمغالطاتفيالممارسةالسياسية،هوخلطالدينبالسياسة،خلطاًعشوائيا،هذاماجعلالكثيرمنالب احثينوالعلماءفيالمجالالسوسيولوجي،يدرسونهذهالظاهرةبعمق،محللينأهمأسبابهاوخصائصهاوانعكاساتهاعلىالأداءالسياسيلهذهال نخبةالسياسية،فيحقبةالتسعينياتمنالقرنالماضي،كماطرحواالعديدمنالأسئلةمنضمنها:
هلكانالإسلامالسياسيفيتلكالفترةهوالمسببلوقفالانتخاباتخوفامنتداعياتهاالأمنيةعلىالجزائر؟أمأنالدينلميكنلهدخلفيعرقلةالتحولال ديمقراطي،وإنماالرغبةالقويةللنخبةالمستبدةفيالبقاءفيالحكم.

ومنهذاالمنطلقفانالتطرقالىالتأصيلالنظري،والتضاربالأيديولوجي،قديُساعدفيتوضيحإشكاليةالعلاقةبينالسياسةوالدين، أوكمايُسمّيهاالباحثين:
الإسلامالسياسي،وقدخاضتالكثيرمنالتياراتالسوسيولوجيةالمعاصرةفيذلكمنالناحيةالابستيمولوجيةمنبينهاأعمالفيبر،لكنومنأجل عدمالخوضفيالعديدمنالمفاهيم،يجبالتطرقمباشرةالمفهومالإسلامالسياسيباعتبارهأيديولوجياًدينيةبرزتبشدّةعلىشكلمتغيرفاعلفي عمليةالانتقالنحوالديمقراطيةفيالجزائرمنذبدايةالمدالإسلاماويفيالعالمالعربيمنذالسبعينات،وقدوضّح" أوليفهروolivier roy "أننشأةالاسلاماويةفيتواصلمعالسلفيةوفيقطيعةمعهافيآنواحد،فالاسلاماويونيتبنونبلااجمالالفقهالسلفي،انهميدعونالىالعودةالى القرآنوالشريعة،والسنّة،ويرفضونالإضافاتوالقياس"التفسيرالفلسفةوالمذاهبالأربعةالكبرى"،مطالبينفيذلكفيحقهمفيالاجتهادوالت فسير.(مخلوف، 2013، صفحة 31)

لذلكلميكنمنالممكنإنشاءهذاالحزبالإسلامي،إلاّبعدقيامالشاذليبنجديدبتعديلالدستورفي 23 فيفري 1989،الذيكانبمثابةالقطيعةمعالاشتراكيةوالتأسيس " للعبةجديدة"،وهي:
الديمقراطية،حيثتعترفالدولةالديمقراطيةالناشئةللمجتمعالمدنيبحقوقهاالتقليدية:
الاقتصادية،الثقافيةوالاجتماعية،كماتحترمحقوقالانسان،هذاماجعلالمحللينيرونأنهذاالدستورهوأحسنتطبيقللرسالةالتحررية التيجا ءتبهاثورة 1954.(مرحوم، 2018، صفحة 210)

في 29 جويلية 1990،أعلنرئيسالجمهوريةإجراءانتخاباتتشريعيةمسبقةتكونخلالالستة أشهر الأولىمنسنة 1991 ،ثمتراجععنموقفهوقامفيخطابآخرفي 05 ديسمبر 1991 بالإعلانعنتأجيلموعدالانتخاباتالتشريعيةلمدةأقصاهاستةأشهر،لكنفي 02 أفريل 1991 طالبتالجبهةالإسلاميةللإنقاذبإجراءانتخاباتتشريعيةورئاسيةمسبّقة،فيمدّةأقصاهاثلاثةأشهر،ليأتيردالرئيسالشاذليبنجديدبعدهاب يومواحدللإعلان،عنموعدالانتخاباتالتشريعيةالتيستكونفي 27 جوان 1991 ،وتؤجلمرةأخربإلغاية 26 ديسمبر 1991،فيهذهالفترةتوترتالأوضاعبسببالاضرابالتمرديالذيقامبهقادةالجبهةالإسلاميةللإنقاذطوالعشرةأيام،مطالبينبإجراءانتخاب اتومحتجينعلىالقانونالذييُقسمالمناطقالانتخابيةعلىأساسجغرافيدونالاهتمامبالكثافةالسكانيةمعإهمالوتهميشتامللريفعلىحسابالمد ينة،لكنبالمقابلجاءردوزارةالداخليةفيبيانتتوعدفيهباستخداماجراءاتصارمةمنأجلإعادةالأوضاعلمجراهاالطبيعي،فكانمننتائجهذا الاضراب:

- سقوطعددكبيرمنالضحايا.
- إعلانحالةالطوارئعبركافةالوطنللمرةالثانية،تمخلالهاانتهاكاتخطيرةلحقوقالانسانبمافيها انتهاكالحقفيالحياةوسلامةالنفسوالكرامةالبشرية
- اعتقالقادةالجبهةالإسلاميةللإنقاذ: عباسيمدنيوعليبلحاج.
- رفعحالةالطوارئفي 29 سبتمبر 1991(مرحوم، 2018، صفحة 212).

2.3تدهور الأوضاع السياسية وتداعياتها على الأمن الجزائري:

تمّالقيامبالانتخاباتالتشريعيةكماكانمقررلهافي 26 ديسمبر 1991 ،بالنسبةللدورالأوّل،حصلتفيهاالجبهةالإسلاميةللإنقاذعلىثلاثةملايينصوت،حصلتعلى 188 مقعدفيالبرلمانمنأصل 220 ،لكنفيخضمالتحضيرللدورالثانيللانتخاباتالتشريعية،التيكانمنالمتوقعأنتحصدفيهاالجبهةالإسلاميةللإنقاذعلىأعلىنسبةممايؤ هلهادستوريالإقامةحكومةإسلامية،فاجأالرئيسالشاذليبنجديدالشعببتقديماستقالتهيوم 11 جانفي 1992 ،لكنهقامبحلالمجلسالشعبيالوطنيأولابطريقةسريّة،وبدوناستشارةرئيسالحكومةأورئيسالمجلسالشعبيالوطنيوكانهدفهإلغاءالانتخابات التشريعيةلغيابالمؤسسةالدستورية.(حرار، 2018، صفحة 26)

المشكلالذيحدث،هوعرقلةالتحولالديمقراطيالذيكانسيتحققمعالانتخاباتالتشريعية،وقدتمثلتهذهالعرقلةفيوقفالمسارالا نتخابيالبرلمانيالتعدديالأولفيتاريخالجزائر،معمطلع 1992 ،وذلكبإلغاءنتائجالدورالأولمنالانتخاباتالتيأقيمت،وإقرارعدمإجراءالدورالثانيمنها،هذاماانعكسسلباًعلىأمنالجزائر،حيثدخلتمر حلةانتقاليةبعداستقالةالرئيسالشاذليبنجديدالتيلمتكنستقالتهإلانوعمنالإقالةبلونانقلابي،بسببضغطالنخبةالعسكريةوارغامهعل ىالتنازلعنالسلطةمنأجلمنعوصولالإسلاميينالىالحكم.(مؤلفين، 2019)

حدثانفلاتأمنيآخروتأزّمللأوضاعالأمنيةبعدإعلانحالةالطوارئمرّةأخريوم: 09 فيفري1992لتدومسنةكاملة،وتمحجز 17 ألفجزائريأومثلماادعتالجبهةالإسلاميةللإنقاذ 34 ألفجزائريفيمعتقلاتبالصحراء، كانواعبارةعنسجناءسياسيينا عتقلوابسببآرائهمومعتقداتهمالسياسية،تمإقرارحلحزبالجبهةالإسلامي ةللإنقاذفي 04 مارس 1992 واعتبارهحزبامحظوراً، كماتمحلالمجالسالمحليةومجالسالولاياتذاتالأكثريةالإسلاميةوتمأيضاقطعخطوطالهاتفوالفاكس، كماحدثفي 29 جوان 1992اغتيالمحمدبوضيافففيتجمعلهبعنّابةحيثجاءفيخطابهالتركيزعلىالأوضاعالمزريةالتيتعيشهاالجزائربسببالأعمالغيرالقانونيةلرؤو سالفسادبالجزائر، كماانتقدوتهجّمعلىالنظامالذيسبقه،ودعاالشبابالىضرورةالتحليبالعلملأنالإسلاميحثُّعلىالعلم،هناتمّاغتيالهلتد خلالجزائرفيمرحلةأكثردمويةومأساويةشهدتأعمالعنفوتخريبوقتلتعسفيبدءاباستهدافرؤوسوطنيةكشخصياتسياسيةوالاقلامالصح فيةوالأدباء، كماتمالقيامبمجازرعشوائيةارتكبتفيحقالشعبالجزائريواعتقالاتكثيرةلمجردالاشتباهفيهم، كماانعكسوقفالمسارالانتخاب ياالذيكانفي 11 جانفي 1992 علىالأمن،حيثزادتفيهذهالفترةالهجماتالمسلحةوعملياتالقتلمنشآتالدولة،حيثتمتفجيرمطارهواريبومدين،وبناءعلىهذهالحادثة،

صدرقرارمكافحةالإرهابرسميا،وبدأتسلسلةالقتلواغتيالالصحفيين،بسببإدانتهمللأعمالالإرهابية،فكانأولمنقُتلمنالصحفييناالشهي د "طاهرجاووت" الذيقالمقولتهالخالدة:

"**إذاأنتقلتفإنكستموت،وإنسكتّفإنكستموت،إذنقلكلمتكومُت**"(حرار، 2018، صفحة 29).

واستمرّهذاالوضعالأمنيالخطيرإلىغاية
1995 ،وهيالفترةالتيحرتفيهاالانتخاباتالرئاسيةكسلوكديمقراطييجسدالتداولعلىالسلطة،وهيأولانتخاباتتجريفيالجزائربعدالتعدي لالدستوريالذيقامبهالشاذليبنجديدفي 1989
،كانالهدفمنهذهالانتخاباتهوإخراجالجزائرمنالأزمةالتيانعكستعلىكافةأنحاءالوطن:
اجتماعيا،اقتصاديا،ثقافياوخاصّةنفسيا،وعليهتولى"اليمينزروال" رئاسةالجمهوريةفي 31 ديسمبر
1995 ،حيثأعربعننيتهفيتعديلالدستوروإجراءانتخاباتتشريعيةوانتخاباتمحليةوتشكيللجنةمستقلةلمراقبةالانتخابات،لكنهذها لم رةتمرفضاستعمالالدينلأغراضسياسيةلتفاديالوقوعفيالأزمةالتيحدثتمعالجبهةالإسلاميةللإنقاذ(حرار، 2018، صفحة 33)

4. حراك 2019 بينالتطلعالديمقراطي والمخاوفالأمنية:

إنالمتتبعلمجرياتالحراكالشعبيالجزائريمنذبداياته،فيالثانيوالعشرينفيفريمنسنة 2019
يمكنأنيلاحظأمرين،أولهاالديمقراطيةالتيكانتالهدفالأسمىللشعب،الذيأرادإستعادةسيادتهالمنتزعةمنطرف"نظامبوتفليقي"دام 20
سنة،أماالأمرالثانيفمرتبطبالأمن،فمنجهةحاولأفرادالشعبتأمينحراكهم الديمقراطي
بعيداعنأيأجواءتهددأمنهموأمنالوطن،منثميمكناعتبارامنوديمقراطيةالسلطةمطلباأوغاية
شعبيةكمايمكناعتبارهماآليتينشعبيتيناعتمدهاأفرادالمجتمعالواحدلتغييرواقعالجزائرنحوماينا سبتطلعاتهم

1.4 الديمقراطيةكمطلبشعبي (أهدافالحراك):

إنقرارالشعبللخروجإلىالحراكيندرافضاعهدةخامسةهوخلاصةضغطوكبتعقديننمنالزمن،شهدالشعبفيسنواتهاالأخيرةركو دا،مسَّالدولةفيشتىالمجالات،قابلهعجزرئاسيواحتواءحكوميمنطرفماسماهممثلوالحراكب"العصابة"،منهناكانتاليقظةبألاّيتكررنفس الخطأ،الذيسيكلفأجيالاقادمةالضعفوالاستسلاملصناعقراريخدمونمصالحهمأكثرمنمصالحالشعب،هذاالأخيرندد برفضالعهدةا لخامسةورفضأنيكونالوضعالأمنيبطاقةفيأيديصناعقرارالنظامالسابقيستعينونبهالكبحصوتالشعبالذيعبرتمطالبهعنحاجتهللأمنالس ياسي،لنظاميأمنونفيهحقوقهم،حرياتهم،وامنمجتمعهملتتغيركفةالسيادةالحقةللشعب،بعيداعنسياساتالتخويفوالترهيب،التيكا نتتعودبهملخلفياتالعشريةالسوداء،سعيالبلوغمطالبديمقراطيةللنهوضبدولةأقلمايقالعنهاأنها" دولةشباب"
يمكنأنتصلبماتملكهمنمواردمادية،مالية،وبشريةلمصافدولمتقدمة،بالتاليفالإدراكالشعبيلأولوياتهالديمقراطية،لميجعلهكباحثعنالأم نمالقمعالسياسي،لأنالشعبالجزائريلميعديهابالتحركفيظلالتخويفمنوضعأمنيسابقشهدتهاالجزائرخلالالتسعينات , Adel).
2019, p. 46)

2.4الحفاظعلىالأمنومكافحةالفساد:

لميكتفالإسلاميينفيتلكالفترةبجعلالمجتمعمؤلفمنمسلمين،بلأرادوجعلهإسلاميافيأسسهوبنيته
كماأرادواإسقاطهذهالمفاهيمعلىالسلطةأيضا،إنّمجرّدالتدقيقفيالفكرةيشيرإلىأنّهذهالفئةكانتترفضرفضاباتالإمكانيةوجودأقلياتأوأ

فرادفيالمجتمعلاتُطبّقمعالمالدين،هذايجعلنانواجهتساؤلاجوهرياً: هليعملهذاالحزبعلىنشرأفكارهالدينيةوفق"منطلقاتفكريةإسلاماوي ة"،أمهليسعىلفرضذلكقصراً بالوصولإلىالسلطة؟

ماكانيراهدارسواالأوضاعالاجتماعيةوالسياسيةفيتلكالآونة، كانيُنذِّربحتميةتأزّمالأوضاعالأمنية، لأنّالسعيإلىأسلمةالن ظاموالسياسيفيظروفاقتصاديةواجتماعيةمتدهورة، منشأنهأنيفتحمخرجاللمجتمعالمدنيللتنديدوالتعبيرعنرأيهوتطلعاتهومطالبه، وقد سعىالمواطنونبعدأنتمّتتعبئتهمفكرياًّمنقبلالجبهةالإسلاميةللإنقاذإلىرغبتهمفيأنتكونهذهالأخيرةهيمخلّصهممناستبدادالنخبةالحا كمةواحتكارها

للسلطة،لقدظنالمواطنونالجزائريونأنالحزبالذيأتاهممنمنطلقدينيمتعارفعليه، دستورهالقرآنوقوانينهمستمدةمنالشريعةوالسّنة، سيضم نلهمحقوقهمالمنهوبةمنذالاستقلال،لذلكلميترددأحدفياختيارهذاالطريقالمحققللأمنوالسلموالديمقراطيةالمنشودة،غيرمدركينتماماً أناختيارهملهذهالديمقراطيةكانثمنهعشرسنواتمنسفكدمائهم(Adel , 2019, p. 47).

إذاأردناالقيامبمقارنةبينالحقبتينالزمنيتين، نرىأنرغبةالجزائرييننفيالانتقالالىالأسسالفعليةللديمقراطيةقدزادإصراراً، بدليلاخت لافدرجةالوعيالسياسيعنتلكالتيكانتفيفترةالتسعينيات، كماأنّهقدتمّالتّعلممنتلكالتجربةالمريرة، بدليلالقيامبمظاهراتسلميةدونالخو فمنانعكاسمطالبتهمبحقوقهمالديمقراطيةعلىالأمن، كماأنّسكوتهمطيلةفترةحكمالرئيسعبدالعزيزبوتفليقة،قدجعلتهميدركونتمام أنّاستمراريةسكوتهملنتعودعليهمإلاّبالتخلّفوتردّيالأوضاعالمعيشيةوالتخليتماماًعنجميعالحقوقالأساسيةللمواطن،إذنهذايجعلناأم امممجازفةكانلابدمنها،وهيالاتحادمنأجلفرضمطالبسياسية،اقتصادية،اجتماعية،قانونيةوحتىإنسانية،فإمّاتكونهذهالمطالبةبدايةال تغيّر،وإمّاتكونبدايةالقمع،وهذاماكانالجزائريونيتجنبونحصوله،فكانواينعاملونبذكاءمنخلالتوظيفدروسالتاريخفياستيعابكيفيةالتعا ملمعالمستجداتالتيكانتتفرضنفسهاكلأسبوع،منمحاولةرفضكلالتجاوزاتالتيتأتيمنقبلالشعب،والحفاظعلىالإطارالتنظيميوالسلم يلهذهالتجمعاتالجماهيريةالكبيرة،وقداتخذاستراتيجيةذكيةتضمنله

مُباركةالمؤسسةالعسكريةللدولةوذلكمنخلالالتفافحولالجيش،واستخدامشعاراتالتضامنوالوحدةونبذكلماقديُسببالتفرقةبينهم، موضحينبأنّهملايسعونإلىخرابالبلادأوالقيامبأعمالعنفوتمرد،قدتقضيعلىالمطالبالأساسيةللحراك،فياسترجاعالدولةالجزائريةمنالعص ابةالتيتمثّلتفيمخلفاتالاستعمارالفاسدةوالتيبقيتتستنزفثرواتالبلادونمراعاةلاحتياجاتالمواطنين

إنّالقضاءعلىالفسادالذيبقييننتشرفيكلقطاعاتالدولةبدءاًبالقطاعالسياسي،والماليثمتفشيهفيكافةالقطاعالإداريوتغلغله بينكلأفرادالمجتمع،لايمكنأنينجحإلّاباستئصالجذورالمفسدينالمتغلغلةفيالترابالوطنيبعدالاستقلال،ماجعلالشعبالجزائرييرفضالفساد ويطالببالقضاءعلىالعصابة،هووعيهوإدراكهلحجمالسرقةوالنهبالتيباتتوسائلالاعلاملاتخفيهاعنالعامّة،بلالعكسوجدتفيقضاياال فسادمادةإعلاميةمُحرّكةومحرّضةللرأيالعام،إنّحجمالفسادلميعدييعترفحتبالحدودالوطنيةلذلكأصبحمنالصعبالتحكمفيخلاياهاالمنت شرةعبرأنحاءالعالم،لكنعلىالأقلطالبالشعبومازاليُطالب،بمحاسبةمنكانتلهميدفيخرابالبلادونهبثرواتالدولة (Adel , 2019, p. 47)

ولقد كان للمؤسسة العسكرية دور كبير في حماية المسار السلمي للحراك، من كل المعتدين زارعي الفتنة، التي كانت لهم مصلحة في إثارة مواضيع داعية للانقسام، والتفرقة بين الشعب، وقد قام المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات باستطلاع رأي، حول ثقة الشعب الجزائري في المؤسسة العسكرية، حيث بينت النتائج أنها مرتفعة جدا، كما يلاحظ من الشكل أدناه، حيث ارتفعت نسبة الثقة من 61 % عام 2011 إلى 87 % في الاستطلاع الأخير

الذي نُفذّ في الفترة الممتدة ما بين 25 ماي و20 جويلية 2020؛ أي في سياق ما بعد الحراك وانتخابات ديسمبر 2019، والتّي ساد فيها مناخ من التفاؤل بشأن تنظيم انتخابات نزيهة تساهم في تغيير نوعِي في بنية النظام السياسي الحاكم (القطعة، 2021).

الشكل1:استطلاع حول الثقة في المؤسسة العسكرية الجزائرية **2011 – 2020**.

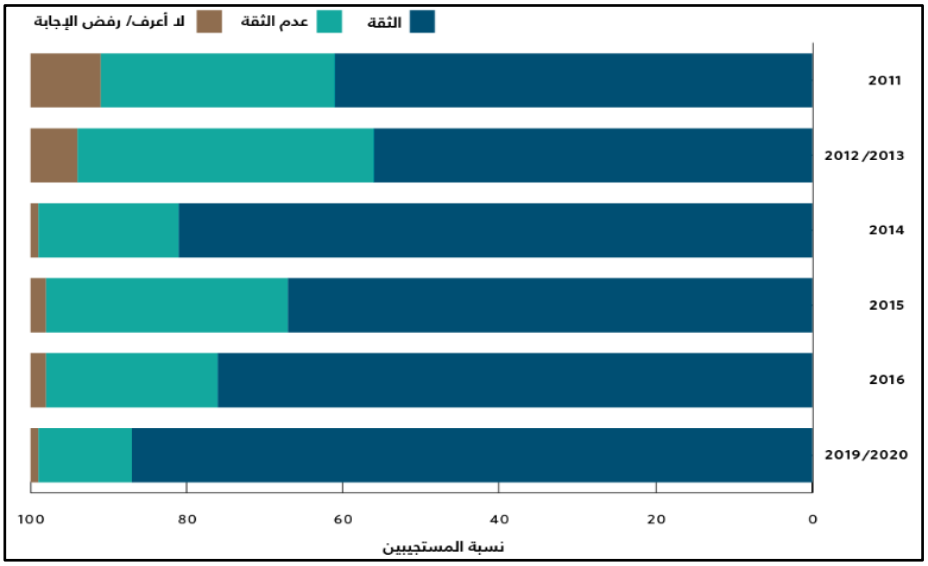

المصدر: بلقاسم القطعة، 2021، https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/84083، تاريخ الاطلاع: 2023/06/01.

5.الخاتمة:

أصبحالفسادفيالجزائرعقبةأساسيّةأمامالبناءالسياسيوالمجتمعي،بمايتماشومستوىالشعبوتطلعاتشبابه،فالتقدمالىالأمام بدونخططحياتيةتلبيالاحتياجاتالاجتماعية،سوفتخلقحالةمنالكبتوالضغطعلىالمواطنالجزائري،خاصّةإذاكانفيكلمرّةيربالمفسدينيُف لتون منقبضةالقانون،كما

أنّسلميةالحراكأوضحتجليّاأنالجزائرييسعونالىالحفاظعلىأمنوطنهم،وأنمطالبهمالشرعيةيجبأنتُحقّقبطريقةديمقراطية،لاعنطريقالقوة والقمعوا،فالحراكلميكنفيبدايتهمُجرّدمظاهراتأواحتجاجاتقليلةالعددیُمكنإسكاتهامنطرفالنظامالفاسد،وإنّمابدأكبيراًبأعدادضخ مةتتزايدكلأسبوع،منمُختلفولايةالوطنتُطالببأهدافواحدة،بلغةواحدةوعلمواحد،وأوّلخطوةعمدالمواطنونإلىتحقيقها،هيالمطالبة بت فعيلآلياتالديمقراطية،والتداولالسلميعلىالسلطة،فمنغيرالمعقولقبولعهدةخامسةلحاكملم يعد يعكسإرادةالشعب،بحجةأنالأمورستتحسنخلالعهدةجديدة.

ماميدركهالنظامالفاسد سنة
2019،أنالأمنالذيسكتالشعبالجزائريلعقدينمنالزمنمنأجله،هونفسهالذيجعلهمهذهالمرةيخرجونبالملايينللمطالبةبه،فالأمنالإنسا نييضمنللمواطنالجزائريالعيشالكريموالحفاظعلىكرامتهوانسانيه،والأمنالاقتصاديكمنفيحصولهعلىعمليكفيهقوتيومهويلبياحتياجا تهاليومية،وأمنهالاجتماعيبحصولهعلىمنزليحتويهوعائلته،داخلمجتمعيتقبّلهكفردمنهويحميهمنكافةالآفاتالاجتماعية،وأمنهالبيئ يبالعيشفيبيئةمستقرّةوآمنة،نظيفةوغيرملوثةتقيهمنالاصابةبالأمراض،وأمنهالصحيبأنيكونلهالحقفيالعلاجوالرعايةالصحية،وأمنه الفكريبأنيكونحرّافيأفكارهومعتقداتهوابداءرأيهوالتعبيرعنهادونممارسةقمعأواضطهادضدّه . .
كلهذهالمطالبالأمنيةخرجالشعبالجزائريفيهذاالحراكللمطالبةبها،لأنهلميستطعالسكوتأكثر،ضدالممارساتالتعسفيةواللامبالية،التي مارسهاالنظامالفاسدلمدّةكافيةمنالزمن،والتي
كانتسببافيهروبالشبابوالنساءوحتىالأطفالفيقواربالموتبحثاعنحياةأفضلفيوطنغيروطنهم

1.5 أهم النتائج:

- ضرورة الاستيعابالجيد للجزائريين،لعدم تكرار ما تم عيشه في فترة العشرية السوداء.
- الابتعاد التام عن العنف وذلك لما تم تعلمه من دروس الماضي.
- ضرورة حفاظ الجزائريين على وحدتهم وعدم السماح لأية أطراف خارجية بنشر الفتنة.
- تفعيل مبادئ الديمقراطية الرافضة للفساد، والعمل على مكافحته في جميع القطاعات خاصة السياسية والاقتصادية.
- الحفاظ على سلمية المسيرات والمظاهرات لإيصال المطالب المشروعة للحكومة.
- الولاء التاملمؤسسة العسكرية والثقة التامّة في هدفها الأسموهو الحفاظ على الأمن، ومنع أي كان من المساس أو التشكيك في مصداقيتها.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

مجموعة مؤلفين .(2019) .*النخب والانتقال الديمقراطي: التشكّل والمهمات والأدوار* .ط 1.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. بيروت.

حرار، نسيم .(2018) .*أدباء الجزائر: مبدعو التسعينيات الأكثر حظوة بالدّراسات الجامعية* .ط1. E-Kutub . Ltd إنجلترا.

Adel , Abderrezak. (2019). LE MOUVEMENT POPULAIRE EN ALGÉRIE : VERS UNE RUPTURE SYSTÉMIQUE ? (Vol. 8). (Primavera).

Agency, U. B. (2013). ALGERIA COUNTRY OF ORIGIN INFORMATION (COI).

الأطروحات:

مخلوف، بشير، (2013) ،موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة 1989 – 1995،كلية الاجتماع. جامعة وهران. الجزائر.

المقالات:

مسعودي، يونس،(2014) ،التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية،مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد (01).

مرحوم، فريد،(2018) ،أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر: بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب،*مجلة آفاق علمية*،المجلد 10 ، العدد(02).

مواقع الانترنيت:

المعرفة (2019)، الحرب الأهلية الجزائرية، https://www.marefa.org، تاريخ الاطلاع: 2020/02/17.

القطعة، بلقاسم .(2021) الدور السِيَّاسي للقوّات المسلّحة في الجزائر الجديدة، https://carnegieeurope.eu/strategiceurope/84083، تاريخ الاطلاع: 2022/02/17.

الموسوعة السياسية (2019)، التحول الديمقراطي، https://politicalencyclopedia.org/dictionary/، تاريخ الاطلاع: 2020/02/14.